

آثار العولمة على السياسة الجبائية لدول الاتحاد الأوروبي

أ.بن الجوزي محمد - أستاذ مساعد "أ"

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة الجزائر 3

ملخص

إذا أردنا أن نحلل ميكانيزمات السياسة الجبائية في ظل العولمة فإن المنطلق من أجل ذلك لا يمكن أن يكون إلا في مناخ اقتصادي يعمل في منظور اقتصاد السوق. وفي ظل هذا الأخير تتشابك السياسات الجبائية، الميزانية، والنقدية حيث تعتبر أحد المقومات الأكثر أهمية للسيادة. فقد تضاءلت السياسة النقدية للدول بل اختفت بالنسبة للدول الأوروبية (المعنية بظهور الأورو). ونفس الشيء بالنسبة للسياسة الميزانية التي أصبحت تتمتع بمجالات ضيقة جداً. وفي ظل هذه الظروف يمكن أن يكون للسياسة الجبائية آخر القواعد المؤسسة للسيادة الوطنية.

إن توسيع الاتحاد الأوروبي في سنة 2004 أدى إلى تقوية المنافسة الجبائية وذلك بصفه إرادية لجلب المؤسسات الأجنبية أو منع المؤسسات التابعة له من الاستقرار بالخارج.

إن الدول الأوروبية أصبحت مضطرة لإعطاء امتيازات لمؤسساتها المقيمة بالنسبة لمثيلاتها الأجنبية المنافسة لها، كذلك جذب المؤسسات الأجنبية لإقليم أراضيها وذلك عن طريق التخفيض المتواصل للضريبة على الشركات. إن المنافسة الجبائية والتفاعلات المتبادلة للأنظمة الجبائية قد تكون لها تأثيرات تعتبرها بعض الدول منتجة لالتواءات مضرّة، بينما دول أخرى لا تعتبرها كذلك. ومن ثم هناك عواقب إيجابية وأخرى سلبية مترتبة على هذه المنافسة الحادة. ومواجهة هذا الوضع يبقى التعاون الدولي وحده الكفيل لتلطيف الأجواء وهل بإمكانه أن يجعل الأنظمة الجبائية تعمل في توافق حقيقي؟. وما يمكن استخلاصه هو أن الجبائية ما هي إلا أحد العناصر المستقطبة لدولة ما، وتبقى عوامل أخرى تكتسي أهمية بالغة.

ولتبيان التوافق الذي تصبو إليه الأنظمة الجبائية يركز التحليل على الضريبة على الشركات وذلك من خلال زوايا مختلفة تتمثل في أثر الجبائية حسب أشكال تنظيم المؤسسات، حسب تعريف المؤسسة في حد ذاته وأخيراً حسب الأثر الجبائي.

Résumé

La problématique de l'analyse des mécanismes des politiques fiscales à l'ère de la mondialisation doit se faire dans un climat économique régi Par les lois du marché ; D'ailleurs ce dernier génère un ensemble d'interférence des politiques fiscales, budgétaires et monétaires qui constituent des vecteurs essentiels de la souveraineté nationale. Néanmoins les politiques monétaires et budgétaires ont perdu leur influence sur les états nations ou par exemple en Europe avec l'apparition de l'Euro la politique monétaire disparu sous cette mutation profonde de l'économie mondiale, seule la politique fiscale reste l'élément incontournable de cette souveraineté.

L'élargissement de l'union Européenne en 2004 a contribué d'une manière volontaire à la rude concurrence fiscale et ce à l'effet de créer des climats attractifs pour les entreprises étrangères et pousser ses entreprises à rentrer au bercail.

Les pays de la communauté européenne se sont trouvés dans l'obligation d'accorder des avantages fiscaux et autres pour ses entreprises résidentes au même titre que ceux accordés à ses semblables étrangères appelées à investir sur leurs territoires.

La concurrence fiscale et l'interactivité existante entre les différents systèmes fiscaux est considérée pour certains pays comme néfaste comme elle peut produire des effets positifs et pour faire face à ce déchirement né de l'égoïsme des économies fortes et de l'avalissement des pays dont les économies sont encore en construction ou en crise; la coopération internationale constitue un palliatif salubre pour stabiliser et réglementer les systèmes fiscaux et atténuer leurs effets destructifs sur l'économie mondiale. Ce qu'on peut déduire en fin de compte que la fiscalité n'est qu'un élément attractif pour un état par contre il ya d'autres éléments importants qu'il faut mettre en valeur .

Et pour démontrer la compatibilité recherchée par les divers systèmes fiscaux il ya lieu d'axer l'analyse sur l'impôt sur les sociétés (I.S) à travers les différents ongles (formes et statuts de la société et l'effet fiscal).

آثار العولمة على السياسة الجبائية لدول الاتحاد الأوروبي

مقدمة :

إن تحليل آثار العولمة على السياسة الجبائية لدول الاتحاد الأوروبي يستلزم شرطا أساسيا من أجل ذلك يتمثل في المناخ الاقتصادي والسياسي الذي تعمل من خلاله الأنظمة الجبائية لهذه الدول. إن الميكانيزمات التي تستعملها هذه الدول هي ميكانيزمات اقتصاد السوق التي تسمح بتحليل مكونات الأنظمة الجبائية لكل دولة وعلاقتها بالنظم الاقتصادية التي تعمل من خلالها هذه الأخيرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحليل التفاعلات المتبادلة بين الأنظمة الجبائية في حد ذاتها كون أن موضوع عمل هذه الأخيرة المكلفين كأفراد والمؤسسات الذين أصبح لديهم كل الحرية بالانتقال عبر الأوطان وكذلك سهولة انتقال رؤوس الأموال والشركات عبر الحدود التقليدية لهذه الدول.

إن توزيع الموارد العامة بين مختلف أنواع الضرائب وكيفيات احتسابها تمثل الحجر الأساس في شكل ومضمون السياسات الجبائية المعتمدة، هذه الأخيرة تختلف عن مضمون السياسة الميزانية التي يمكن أن تعتمد من طرف الحكومات، بحيث أن هذه السياسة تعنى بمستوى الاقتطاعات الجبائية ومدى مساهمتها في تغطية الأعباء العامة للدولة، وبالإضافة إلى ذلك العناية بمستوى الرصيد الميزاني. هناك نقطة مشتركة بين هاتين السياستين كون التحليل الاقتصادي والمالي يمكن الإدارة من معرفة نصيب الأفراد والهيئات المختلفة من التحويلات التي تخصصها الميزانية لهذه الفئات، بينما الأثر الذي يمكن أن يترتب عن الاقتطاعات الضريبية على الأفراد والمؤسسات هو غير معروف ونفس الشيء بالنسبة لتكلفة الإعفاءات المترتبة على الميزانية.

إن الآثار المختلفة التي يمكن أن تحدثها الاقتطاعات الضريبية على المكلفين بها قد تكون معروفة في مواضع معينة، وقد تكون غير ذلك إذا تعلق الأمر باختيار الفرد قرار الاستهلاك أو الادخار أو توجيه دخله أو نصيب منه إلى الاستثمار. كما يمكن أن يكون لهذا الأخير خيارات بين التوليفات السلعية الاستهلاكية. كما أن للفرد إمكانية استعمال متاحاته النقدية كإيداعات للحصول على عوائد تخضع هي الأخرى لاقتطاعات ضريبية يتحملها. ومن هذا المنطلق قد يتمكن التحليل من معرفة الآثار المختلفة للضرائب على هذه الاستعمالات المتنوعة للفرد وقد لا يمكن ذلك وهذا لصعوبة معرفة الأثر الحقيقي لمجموع الاقتطاعات الضريبية.

إن العولمة جعلت بلدان الاتحاد الأوروبي تفتقد من استقلالية سياستها النقدية وذلك منذ ظهور العملة الأوروبية الموحدة (الأورو). وحتى البلدان الأخرى (غير الأوروبية) تأثرت بمناخ العولمة من حيث تثبيت معدلات التحويل وكذلك بالنسبة لأسعار الفائدة التي أصبحت مقررة في الأسواق الدولية.

ومن إفرازات العولمة يكمن في الحد من حرية الدول في اتخاذ سياسات وطنية مستقلة، ويتضح ذلك جليا في تداخل القضايا الوطنية بالقضايا الدولية، مما يقلل من قدرة الدول على اتخاذ سياسات اقتصادية مستقلة، لما تمارسه الهيئات الدولية - صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة - من ضغوطات قصد الالتزام بقواعد السوق¹.

¹ - ناصر مراد: فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق ص 81، ديوان المطبوعات الجامعية 2011.

آثار العولمة على السياسة الجبائية لدول الاتحاد الأوروبي

إن العولمة ساهمت في الحد من استقلالية السياسات الاقتصادية الوطنية في مختلف المجالات -التجارة الخارجية، السياسات النقدية والمالية والضريبية - وفي ظل هذه المعطيات أصبح من الضروري أن تكون السياسة الجبائية أكثر تجاوبا مع مؤشرات الاقتصاد العالمي.

إن الانفتاح الذي تشهده الاقتصادات العالمية وبصفة خاصة اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي بعد توسعه إلى 27 دولة أعطى ديناميكية أكبر من أجل تقليص الحواجز بين مختلف الأسواق - المالية التجارية والخدمات - سوف تزداد درجة التنافسية مما يستدعي الاعتماد على ضرائب تشجع المنافسة مثل الرسم على القيمة المضافة.

وفي ظل العولمة سوف تنخفض أهمية الضرائب من الناحية المالية بحيث تؤدي إلى انخفاض حاد في الإيرادات الضريبية، وبالمقابل تزداد الأهمية الاقتصادية للضرائب كونها، أداة فعالة لتشجيع الاستثمار وترقية المنافسة.

ورغم تعدد السياسات المعتمدة من طرف الحكومات في المجالات الاقتصادية، النقدية والمالية فقدت بلدان الاتحاد الأوروبي حريتها من أجل ممارسة سيادتها في شتى هذه المجالات، وتبقى السياسة الجبائية تمثل آخر القواعد المؤسسة للسيادة الوطنية. كما تعتبر هذه الأخيرة أداة مهمة جدا للمنافسة من مختلف الدول وذلك لجلب المؤسسات ورؤوس الأموال¹.

تحديد مفهوم المنافسة الجبائية

يمكن إيضاح مفهوم المنافسة الجبائية عندما يتمكن عنصر أو منتج خاضع لضريبة الانتقال بحرية من دولة إلى أخرى (أو من مقاطعة إلى أخرى في نفس الدولة) بشكل يسمح للأعوان الاقتصاديين القيام بتحكيكات ضريبية. إن هذا الوضع ينبثق عليه اتخاذ قرارات في دولة أو منطقة (مقاطعة) تؤثر على السلوك الضريبي للأعوان الاقتصاديين المقيمين في دولة أو منطقة أخرى. ولهذا ينظر إلى المنافسة الضريبية على أنها سلوك غير تعاوني بين الدول والمناطق².

من المفيد بأن نذكر مثال السوق الأمريكي الداخلي بحيث تساهم المنافسة الجبائية بين الولايات في تناسق معدلات الإخضاع الضريبي، وهذا رغم وجود تباين معتبر. إن هذا المثال يبيّن إن الذين تصوروا عدم إمكانية إقامة السوق الأوروبية الموحدة، ونفس التصور بالنسبة للعملة الموحدة، بسبب التباين بين الأنظمة الجبائية للدول الأعضاء، أعكسوا معطيات المشكل. إن إنشاء هذه السوق الكبيرة تشجع تقارب النظم الجبائية وهذا بفعل المنافسة الجبائية.

إن منظمة L'OCDE تعتبر المنافسة الضريبية مؤدية إلى اختلالات في المبادلات والاستثمار وذلك بإنقاص مواد الإخضاع الضريبي مما يجعلها تحول جزء من الأعباء الضريبية نحو مواد إخضاع أقل حركية مثل العمل أو الاستهلاك على حساب الشغل وعدالة الهيكل الضريبي³. إن الدول تنقاد فيما بينها لمنافسة جبائية تهدف في حد ذاتها لجذب العناصر الأكثر حركية للمادة الخاضعة للضريبة.

إن المنافسة الجبائية تجعل الدولة أو إقليم في دولة ما اتخاذ إجراءات وتدابير من شأنها تحفيز الاستثمارات أو لتوسيع القاعدة الجبائية عن طريق منح مزايا ضريبية أكبر.

¹ - Bruno Gouthière Les impôts Dans Les Affaires Internationales, P13.

² - عبد المجيد قدي: دراسات في علم الضرائب دار جرير للنشر والتوزيع ص 197.

³ - عبد المجيد قدي: مرجع سبق ذكره ص 197.

آثار العولمة على السياسة الجبائية لدول الاتحاد الأوروبي

إن دول الاتحاد الأوروبي تجد نفسها في أغلب الحالات مضطرة لإعطاء امتيازات لمؤسساتها المقيمة بالنسبة لمثيلاتها الأجنبية المنافسة لها وبالمقابل تعمل هذه الدول إلى جذب المؤسسات الأجنبية إلى بلدانها وذلك عن طريق التخفيض المتواصل للضريبة على الشركات خلال هذه السنوات الأخيرة⁴.

وفي هذا السياق، عدة دول تمنح امتيازات ربما من أهمها تطبيق معدلات ضريبية منخفضة على أرباح الشركات أو عدم الإخضاع أصلا للأرباح المعاد استثمارها. وبالفعل هذا ما لجأت إليه أيرلندا بتطبيق معدل لا يتجاوز 12.5% على أرباح الشركات المقيمة بها، ونفس الإجراء لجأت إليه بريطانيا بتطبيقها معدل إخضاع ضريبي على الأرباح خاص بالمؤسسات الصغيرة لا يتعدى 20% مما حفز عدة تجار وحرّفين وصغار رجال الأعمال بالاستقرار بالجزر البريطانية.

لم يكن هذا التخفيض للضريبة على أرباح الشركات حكراً على بعض الدول فقط بل تعدى ذلك إلى الأغلبية الدول المنخرطة في الاتحاد بعد سنة 2004 وخاصة الدول المنتمة لوسط وشرق أوروبا.

ورغم أن هذا التخفيض المتواصل للمعدل للضريبة على أرباح الشركات طال تقريباً جل البلدان المنتمة للاتحاد الأوروبي إلا أن الفروقات شاسعة جداً بين هذه البلدان بحيث يتراوح من 10% في جزيرة قبرص و0% في استونيا فيما يخص الأرباح المعاد استثمارها إلى 33% في فرنسا و28% في السويد.

إن العوامل الرئيسية التي تساهم في مثل هذا النوع من المنافسة تتجلى أكثر من خلال تطور الأنشطة الأكثر حركية جغرافياً كالأنشطة المالية وأنشطة خدمية أخرى، أما فيما يتعلق بالمؤسسات متعددة الجنسيات فإنها تطبق ممارسات مختلفة من أجل استفادتها من اختلافات الأنظمة الضريبية بين الدول وذلك بتحديد أسعار التحويل بمعنى الأسعار المحددة لعمليات التبادل فيما بين الفروع. فقد يمكنها إظهار أرباح أكبر في البلدان التي تطبق أنظمتها ضريبة معدلاتها ضعيفة، وأرباحاً أقل أو حتى خسائر، في البلدان التي تطبق أنظمتها جباية مرتفعة.

وإذا أردنا أن نتعمق أكثر في دراسة وتحليل الظاهرة التنافسية عن طريق الضرائب نأخذ المثال السويسري لتوضيح مستوى الضغط الضريبي الذي تتحمله (الكانتونات) في الدولة الفيدرالية بحيث تختلف مستويات الضغط الضريبي في كل من الفيدرالية، الكانتونات والبلديات، ويمكن إيضاح هذه الفكرة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01): الهيكل الضريبي في سويسرا

أنواع الضرائب	الفدرالية	الكانتونات	البلديات	المجموع
الإيرادات الضريبية مليون فرنك سويسري	34159	24942	19486.6	78594.6
الضريبة على دخل العائلات	17.8%	66.7%	76.6%	47.9%
الضريبة على رأسمال العائلات	---	19.4%	11.7%	9.9%
الضريبة على أرباح الشركات	7.5%	10.2%	8.6%	8.5%
الضريبة على رأسمال الشركات	1.0%	3.5%	2.9%	2.3%

⁴ -Bruno Gouthière OP-CIT, P5.

آثار العولمة على السياسة الجبائية لدول الاتحاد الأوروبي

ضرائب على الاستهلاك	52.5%	0.1%	0.1%	22.9%
منها الرسم على القيمة المضافة	(35.3%)			(15.3%)
رسوم أخرى	21.2%	0.1%	0.1%	9.4%
منها الرسوم المسبقة	(9.7%)	---	---	(4.2%)
المجموع	100%	100%	100%	100%

المصدر: دراسات في علم الضرائب ص 199 عن

Olivier Gutman, La Concurrence Fiscale Entre Les Cantons Suisse In Revue Economie Publique № 02-2001.

ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أن الضغط الضريبي يختلف من كانتون إلى آخر، وقد يكون هذا الاختلاف هاما جدا، مما يترتب عليه منافسة ضريبية بينها، وهذا رغم الإجراءات التشريعية التي يريد المشرع من خلالها تحديدها. إن الهدف من هذه المنافسة هو إرادة الكانتونات إلى استقطاب الاستثمارات وجذب السكان للإقامة فيها ومن ثم الاستهلاك على إقليمها.

1. النتائج المترتبة عن المنافسة الجبائية

يختلف الأمر من وجهة نظر كل من مسيري المؤسسات والدولة إلى النتائج المترتبة عن المنافسة الضريبية، بحيث يعتبر مسيرو المؤسسات التخفيف من الأعباء الجبائية هي امتيازات مؤقتة بحيث يمكن لهذه الأخيرة أن تعمم في مختلف المناطق الأخرى وبالتالي تتناقص أهميتها. أما بالنسبة للدولة، تعتبر أن التنازلات الممنوحة لصالح مؤسسة معينة لها عادة تكلفة جبائية أكبر من الفائدة الاقتصادية المترتبة عنها، آخذة بعين الاعتبار الخطر الممكن وقوعه لاحقا وذلك بانتقال المؤسسة إلى وجهة أخرى بالخارج.

إن الذين يدافعون عن المنافسة الضريبية حجتهم في ذلك بأن اختلاف أنظمة الإخضاع الضريبي يمكن أن يعكس تعدد الخيارات بين أفراد المجتمع في الدول (المناطق، الأقاليم والبلديات المختلفة). إن هذا الطرح يوضح مدى أهمية الفائدة المستقاة من هذا الأخير كون المنافسة تسمح بإشباع خيارات المواطنين، بينما البعض يعتبرها ضارة لأنها تؤدي إلى تراجع الإيرادات الضريبية وهذا بالطبع يؤثر سلبا على تحقيق الأهداف المالية، وإذا تعلق الأمر بدول الاتحاد الأوروبي فقد يصل هذا التأثير إلى تحديد معايير التقارب الأوروبي المتمثلة في¹:

- عجز موازني لا يتجاوز 3% من الناتج المحلي الخام.
- دين عمومي لا يتجاوز 60% من الناتج المحلي الخام.
- تضخم لا يتعدى 1.5% من المعدل التسجيل في الدول الثلاثة الأكثر أداء.
- سعر صرف ومعدل فائدة لا يتعدان على المدى الطويل بنقطتين على المعدل المسجل في الدول الثلاثة الأكثر أداء بنقطتين.

¹ - عبد المجيد قدي: مرجع سبق ذكره، ص 200.

آثار العولمة على السياسة الجبائية لدول الاتحاد الأوروبي

ومن الحجج التي يقدمها أنصار المنافسة الجبائية أن هذه الأخيرة تسمح لكل الدول بتعويض العوائق الجغرافية مثل البعد على الأسواق. وقد يتعلق الأمر كذلك بالبلدان التي لها بعض العوائق الهيكلية، كبعض الوضعيات الجغرافية الأقل تنمية أو موارد طبيعية غير كافية بحيث تعتبر هذه الدول بأن الأنظمة الجبائية الخاصة هي لازمة لتعويض هذه العوائق.

وفي هذا الصدد فإن بعض دول L'OCDE كإيرلندا مثلاً تجد مبررها في تطبيق معدل منخفض للضريبة على الشركات في وضعيتها الجغرافية المتباعدة بالنسبة لمنافسيها الأوروبيين كبلجيكا وهولندا، في أعباء اليد العاملة الأكثر ارتفاعاً من بلدان أوروبا الشرقية أو من دول جنوب شرق آسيا إلا أن هذه التبريرات هي منتقدة من طرف المتعاملين مع إيرلندا كون هذا البلد يعرف ومنذ عدة سنوات معدل نمو مرتفع ويتمتع بامتيازات كنوعية البنيات التحتية ومستوى التكوين العالي لليد العاملة.

كما قد اشرنا سابقاً بأن إنشاء سوق داخلية كبيرة يشجع تقارب النظم الجبائية وهذا بفعل المنافسة الجبائية، إلا أن هذا التقارب لا يمكن تجسيده إلا بشكل تصاعدي وفي فترات طويلة.

أ. تخفيض الضغط الجبائي عامل في توافق الأنظمة الجبائية

لقد ساهمت العولمة بشكل فعال في تبني إصلاحات جبائية في دول الاتحاد الأوروبي كانت مضامينها الرئيسية تهدف إلى توسيع الوعاء وتخفيض للمعدلات وذلك على نحو ينقص من التأثيرات المترتبة على الإخضاع الضريبي. إن العولمة كان لها الأثر الإيجابي في قيام الدول بتقييم لأنظمتها الجبائية والقيام بتعديلات عندما يتطلب الأمر ذلك من أجل تحسين المناخ الجبائي للاستثمار والحد من العوائق التي تواجه حركة رؤوس الأموال².

من أهم المصطلحات التي تستعمل في مجال البحوث والدراسات الأكاديمية المتعلقة بالأنظمة الجبائية عبارتي التطور في نفس الاتجاه وتوافق الأنظمة الجبائية إلا أن هاتين العبارتين لا تحملان نفس المعنى. فقد نجد أن دولتين رفعتا من معدل الضغط الجبائي وهذا بزيادة حجم الاقتطاعات الضريبية بالنسبة لحجم الناتج الداخلي الخام وقد يتماشى هذا مع زيادة نسبة حاصل الضرائب على دخل الأشخاص الطبيعيين في الناتج الداخلي الخام، وبالموازاة رفع كلتا الدولتين للمعدل العادي للرسم على القيمة المضافة وتبنى معدلات عليا مخفضة على الدخل الإجمالي، إن كل هذه الإجراءات المتخذة ومع مرور الوقت لن يشفع لتوافق النظامين الجبائيين للدولتين بل تطور في نفس الاتجاه، وهذا لكون نتائج هذه الزيادات أو التخفيضات للاقتطاعات الجبائية ومع مرور الوقت يترتب عليها فروقات شاسعة بين الدولتين¹.

إذا دققنا النظر في الإصلاحات الجبائية التي تبنتها الدول المصنعة في العقدين الأخيرين يتبين أن الأنظمة الجبائية لهذه الدول قد تطورت في نفس الاتجاه، إلا أن هذا التطور في نفس الاتجاه لا يعني توافقاً لمكونات هذه الأنظمة بل لبعض العناصر منها فقط ولفترات محددة، وبالإضافة إلى ذلك أن بعض الدول تبين تطوراً مختلفاً بالنسبة للمجموع. ومن هذا المنطلق نستنتج أن المنافسة الجبائية قد تساهم في تقارب بين الأنظمة الجبائية. ويوضح الجدول التالي الوضعيات الجبائية المختلفة لبعض الدول المصنعة لسنة 2008.

² -Christophe Heckly : Fiscalité Et Mondialisation L.G.D.T P 10.

¹ -Christophe Heckly La Politique Fiscale Dans Les Pays Industrialisés DUNOD, P 11.

آثار العولمة على السياسة الجبائية لدول الاتحاد الأوروبي

جدول رقم (02): الضغط الجبائي وهيكل الانظمة الجبائية لبعض الدول المصنعة

	الولايات المتحدة	فرنسا	ألمانيا	هولندا	بريطانيا
3 الموارد الجبائية بالنسبة ل PIB	28.9	45.2	37.0	41.0	37.2
حصة مختلف الاقتطاعات في مجموع الموارد الجبائية					
الضريبة على الدخل	40.5	174	25.0	15.2	27.5
الضريبة على الشركات	9.0	5.9	4.4	10.6	11.0
الاقتطاعات الاجتماعية الإجمالية	23.7	36.2	40.4	39.9	17.6
الاقتطاعات الاجتماعية للأجراء	10.2	8.7	17.9	26.6	7.3
الاقتطاعات الاجتماعية للموظفين	12.2	25.2	19.9	12.3	9.4
الضريبة على الثروة	10.6	7.3	2.4	4.9	10.7
الضريبة على الاستهلاك	14.1	26.3	26.3	25.3	30.8

المصدر: عن الجبائية والعولمة Christophe Heckly

من خلال الجدول المبين أعلاه يمكننا تبيان بعض الفروقات بين مختلف الدول المصنعة. ففيما يتعلق بالاقتطاعات الاجتماعية الخاصة بالأجراء فإن فرنسا تتقارب أكثر من الدول الانقلساكسونية (الولايات المتحدة وبريطانيا) مقارنة مع كل من ألمانيا وهولندا. بينما فرنسا تتواجد في الريادة فيما يخص الاشتراكات الاجتماعية الخاصة بالموظفين: 11.4% من الناتج الداخلي الخام و 25.2% من مجموع الموارد الجبائية، هذه النسبة تتجاوز الأربع بلدان الأخرى. ومن دون أي شك أن عنصر الأعباء الاجتماعية هو الذي بثقل أكثر من الأعباء الجبائية الأخرى تنافسية المؤسسات الفرنسية.

وبالنسبة للضريبة على الشركات فهي ليست بالثقل الذي يمكن تصوره بحيث منتوجها لا يمثل الا 2.7% من الناتج الداخلي الخام، وهو الرقم الذي يقارب مثيله المتواجد في بريطانيا (4.1%). بينما وفيما يتعلق بمنتوج هذه الضريبة نسبة لمجموع الموارد الجبائية فهو أقرب من منتوج نفس الضريبة في ألمانيا بالنسبة لمجموع الموارد، وفي نفس الوقت هو أقل من البلدان الثلاث الأخرى. إذا كانت الموارد الجبائية هي الوسيلة الأساسية المعتمد عليها في تمويل الإنفاق الحكومي فإننا نستطيع ان نقول بأن المنافسة الجبائية تكون مفيدة إذا استطاعت أن تخفض من تكلفة الخدمات العمومية الا أن هذه المنافسة قد ينجر عنها إعلاء المزايا بالتخفيض مما يترتب عليه تدهور مستوى هذه الخدمات. ومن منظور ليبرالي فإن المنافسة الجبائية قد تكون مفيدة إذا استطاعت أن تحد من توسع القطاع الحكومي، هذا الأخير له دائما توجهات توسعية لزيادة نفقاته وتدخلاته المتواصلة، وبما أن نوايا المسؤولين عن القرارات الجماعية يحاولون دائما الرفع من المستوى المعيشي لمواطنيهم، وبناءا عليه فإن المنافسة هي عامل غير فعال بحيث تؤدي إلى مستويات ضعيفة للخدمات العمومية.

ب. أضرار المنافسة الجبائية

من عواقب المنافسة الجبائية إعطاء فرص للمؤسسات والأفراد بأن يتخلصوا ولو بجزء من التزاماتهم الجبائية وهذا باستغلالهم للفروقات الموجودة بين الأنظمة الجبائية للدول والاستفادة من الامتيازات الممنوحة عبر الاتفاقيات الجبائية هذه الوضعية يمكن الوصول إليها من خلال اختيار أنشطة تجعلهم يستفيدون من الأنظمة الجبائية التي تمنح امتيازات أكثر¹.

قد يترتب على المنافسة الجبائية انخفاض للضغط الجبائي وهذا يؤثر أكثر على العناصر الأكثر حركية للمادة الخاضعة كرأس المال، وحتى تتفادى الدولة إمكانية تسرب رؤوس الأموال إلى الخارج تلجأ إلى تخفيض الضريبة على رأس مال وعوائده وهذا يكون سببا في تآكل القاعدة الجبائية².

بفعل المنافسة الجبائية، فإن تحصيل الضرائب على العناصر الأكثر حركة تكون أكثر صعوبة وخاصة إذا أرادت الدولة المحافظة على مستوى معين للخدمات العمومية، ولن يتسنى هذا إلا إذا قامت الدولة بزيادة نسب الضرائب على العمل، الاستهلاك والأنشطة المنقولة مما يترتب على هذا إخلال بأهم مبدئ للضريبة وهو العدالة.

قد تجابه الدول المصنعة وضعيات صعبة بحيث يمكنها الاستفادة جماعيا إذا لم تمنح إجراءات جبائية مخفزة، لكن كل واحدة من هذه الدول تجد نفسها مضطرة لمنحها حتى تحافظ هذه الأخيرة على تنافسيتها تجاه متعامليها. أما الدول الموصوفة بالجنات الجبائية فإنه يجب التفرقة بين الدول التي تمول خدماتها العمومية دون فرص ضرائب على الدخل أو بضرائب ضعيفة جدا، والدول التي تحصل موارد معتبرة من الضرائب على الدخل لكن نظامها يتصف بخصائص تسبب منافسة جبائية ضارة، فالفئة الأولى من هذه الدول لا يهملها إعلاء الميزان بالتخفيض من الضريبة على الدخل، وتساهم في تآكل الإيرادات المحصلة من هذه الضريبة في الدول الأخرى. أما الفئة الثانية من الدول تحصل على موارد جبائية معتبرة والتي تنتج بفعل المنافسة الجبائية المضرة، وبالتالي يكون من مصلحة الدولتين قبول المشاركة في عملية تشاورية من أجل مجابهة هذا النوع من المنافسة.

لقد تبنى الاتحاد الأوروبي (15) ابتداء من 01 ديسمبر 1997 قانون حسن السيرة في ميدان جبائية المؤسسات وكذلك العناصر التي يجب أخذها بعين الاعتبار فيما يخص جباية الادخار، وهذا لضمان مستوى أدنى للإحضاع، أما منظمة L'OCDE فقد تبنت في 19 1998 توصية لمجابهة المنافسة الجبائية المضرة³. والشيء المستحدث من خلال هذه التوصيات يكمن في تعزيز التعاون الدولي.

2. العوامل المؤثرة في عملية التنسيق الجبائي

إن التحليل الذي يمكن تقديمه فيما يخص العوامل المؤثرة في عملية التنسيق الجبائي سوف يتمحور حول الضريبة على الشركات وذلك للأسباب التالية، السبب الأول يتمثل في كون المنافسة الجبائية على المستوى الدولي تخص بالدرجة الأولى أكثر المؤسسات الكبيرة من المؤسسات الفردية والتي تخضع في الأساس إلى الضريبة على الدخل أما السبب الثاني هو أن الاعتماد على هذه الضريبة يمكننا القيام بمقارنات للقواعد والمعدلات الخاضعة لها هذه المؤسسات على المستوى الدولي، والسبب الثالث والأخير كون هذه

¹-Christophe heckly op cit p 38.

²-Christophe heckly op cit p 12.

³- عبد المجيد قدي: مرجع سبق ذكره، ص 201.

آثار العولمة على السياسة الجبائية لدول الاتحاد الأوروبي

الضريبة تمثل مورداً معتبراً بحيث تحتل مثلاً في فرنسا المرتبة الثالثة بعد الرسم على القيمة المضافة والضريبة على الدخل، وهذه الأسباب سوف يتركز التحليل حول الضريبة على الشركات والصعوبات التي تواجه عملية التنسيق الجبائي على المستوى الدولي. وتتمثل هذه الصعوبات في النقاط التالية:

أ. الشكل القانوني للمؤسسات

إن الشكل القانوني للمؤسسة يطرح إشكالية الاختلاف الموجود بين أصناف الشركات والكيفية القانونية التي تنظم هذه الأخيرة، فمؤسسة فردية تختلف عن مؤسسة متعددة الجنسيات فتنظيم هذه الأخيرة يكون على شكل فروع مقامة في عدة دول مما يسمح لها القيام بتحويل السلع والخدمات بين فروعها بالإضافة إلى العمليات المالية التي يمكن أن تقام بين هذه الفروع. إن هذه العمليات تسمح لهذا النوع من المؤسسات باستغلال الاختلافات الجبائية الموجودة بين الدول.

فإذا أخذنا على سبيل المثال الوضع في فرنسا فإن الإحصائيات تبين أن ثلث المؤسسات فقط هي خاضعة للضريبة على الشركات بصفة إجبارية، بينما المؤسسات الأخرى لها إمكانية الاختيار للخضوع لهذا النوع من الضرائب. والمفارقة هنا كون الضريبة على الأشخاص الطبيعيين تلعب دوراً حاسماً فيما يتعلق بجباية المؤسسات.

ب. الإخضاع الضريبي للأرباح

قد يواجه عملية التنسيق الجبائي تعقيدا من حيث المقاربة التي يمكن طرحها بالنسبة لتعريف المؤسسة، فالمؤسسة الفردية لا يطرح شكل تنظيمها لبساً بالنسبة للمؤسسة والشخص الذي يمتلكها. أما إذا تعلق الأمر بمؤسسة تتشكل من عدة مساهمين، ففي هذه الحالة وعندما تقوم المؤسسة بتوزيع جزء أو كل أرباحها يكون الجزء الموزع من الأرباح عبارة عن عوائد محصلة من طرف المساهمين بحيث يكون هؤلاء الاختيار للخضوع للسلم التصاعدي للضريبة على الدخل أو دفع اقتطاع جزائي تحريري. أما إذا كان المساهمون هم المالكون للمؤسسة فالتعريف يكون أوسع بالنسبة لجباية المؤسسة بحيث يؤخذ بعين الاعتبار التدرج للضريبة على الشركات وتلك المفروضة على العوائد والتي في أغلب الحالات تخضع للضريبة على الدخل الإجمالي.

ج. نقل العبء الجبائي

من أكبر الصعوبات التي تواجه التنسيق الجبائي وبالتالي الأنظمة الجبائية هي مدى إمكانية نقل العبء الجبائي بين مختلف الأعوان الاقتصاديين، ففي هذا الصدد يجب التفرقة بين التأثير القانوني ونعني به من هم الأشخاص الذين يقومون بدفع المبلغ المقطوع، والتأثير الاقتصادي ونعني به من هم الأشخاص الذين يتحملون عبء الضريبة، فليس من الضروري أن يكون الذين يدفعون الضريبة هم الذين يتحملون عبئها، ولعل أحسن مثال عن هذه الوضعية يكون جلياً من خلال تطبيق الرسم على القيمة المضافة (TVA)، فالمؤسسة أو الشخص الذي يكون ملزم بدفع هذا الرسم على مشترياته يكون بإمكانه التخلص من هذا الأخير عند تصريف مبيعاته وبالتالي الضريبة هنا تقع على المستهلك. والخلاصة التي يمكن استنتاجها في هذا المجال هي أنه ولدراسة التأثير الضريبي يجب التفرقة بين مختلف عوامل الإنتاج وبدرجة أكثر أهمية رأس المال والعمل، وفي اقتصاد مفتوح يكون نسبياً رأس المال أكثر حركية من عامل العمل، فالتكليف الضريبي الذي يقع على رأس المال يكون محملاً على العمل والنتيجة هنا كون العناصر التي تتمتع أكثر بحركية هي التي تتحمل العبء الجبائي.

آثار العولمة على السياسة الجبائية لدول الاتحاد الأوروبي

3. أهم الإجراءات المستعملة في عملية التنسيق الجبائي

من أهم الإجراءات المتخذة في عملية التنسيق الجبائي السعي لإزالة أهم أوجه الاختلاف بين النظم والتشريعات الضريبية بحيث تتعد عن التناقض وتصبح متقاربة في مختلف الجوانب¹. وقد تشمل هذه الإجراءات مجالات أساليب تحديد الواقعة المنشئة للضريبة، ظروف وشروط منح المزايا الضريبية، مستوى معدلات الضرائب، تحديد الأوعية الضريبية وأساليب مكافحة الغش الجبائي.

ومن الناحية العملية فإن عملية التنسيق الجبائي تدور هي الأخرى حول الضريبة على الشركات وذلك بإعادة النظر لامتيازات معينة ومستعملة بصفة خاصة من طرف المؤسسات الكبيرة. ويتعلق الأمر بتحديد حصة الأعباء المالية الصافية والتي يمكن للمؤسسات الكبيرة حذفها من قيمة الضرائب المطالبين بدفعها، وتحديد الميكانيزمات الاعفائية الخاصة بفوائض القيمة على المدى البعيد.

ومن أهم الإجراءات المتخذة بصدد عملية التنسيق الجبائي هي تخفيض العبء الجبائي على المؤسسات وتفعيل إجراءات خاصة بالقرض الضريبي. ففيما يخص الواقع الفرنسي يتعلق الأمر بالقرض الضريبي من أجل التنافسية والتشغيل والذي سوف يخفض من جباية المؤسسات بحوالي 20 مليار أورو في خلال سنتين¹. إن مبلغ هذا القرض بقدر 4% من حجم الكتلة الاجرية، وهذا خارج حصة أعباء أرباب العمل. ويأتي لتخفيض الضريبة المدفوعة من طرف المؤسسات.

وفي آخر المطاف، فإن هذه الإجراءات الخاصة بالقرض الضريبي تعوّض جزئيا برفع الضريبة على الاستهلاك (TVA) كنقل أو تحويل جزء للعبء الجزئي نحو العوامل الأقل حركية (استهلاك العائلات). وفي اقتصاد مفتوح يكون من الصعب على الدولة الإخضاع المثلث للمؤسسات أو العمال المؤهلين جدا، والذين يهددون بالانتقال إلى البلدان التي تتمتع بجباية أقل ثقلا، وهكذا فالدولة (أو منطقة في الدول الفيدرالية) يمكنها تقرير تخفيض معدل الإخضاع الضريبي على الشركات من أجل جلب المؤسسات المقيمة بالخارج. وبالتالي تكتسب هذه الدول التي خفضت معدلاتها أنشطة اقتصادية على أراضيها.

تسعى منظمة L'OCDE في إطار سياستها الجبائية محاربة المنافسة الجبائية المضرة وذلك بتحسين الشفافية وتبادل المعلومات، وفي نفس الوقت جذب معدلات الضريبة على الشركات نحو الأسفل من طرف الدول المنتمة لهذه المنظمة مما يترتب عليه منافسة جبائية حادة، والجدول التالي يبين المستويات المختلفة لهذا النوع من التكاليف الضريبي.

جدول (رقم 03): المعدل الفعلي المتوسط للضريبة على الشركات سنة 2011

الدولة	المعدل	الدولة	المعدل
بلغاريا	10%	هولندا	25%
قبرص	10%	فلندا	26%
إيرلندا	12.5%	المملكة المتحدة	26%
ليتوانيا	15%	السويد	26.3%
ليتوانيا	15%	البرتغال	27.5%

¹ - عبد المجيد قدي: مرجع سبق ذكره ص 208.

¹ - Revue Cahier Français № 373, P 58.

آثار العولمة على السياسة الجبائية لدول الاتحاد الأوروبي

رومانيا	16%	الليكسمبورغ	28.8%
جمهورية التشيك	19%	اليونان	30%
بولونيا	19%	ألمانيا	31%
سلوفاكيا	19%	إيطاليا	31.3%
سلوفينيا	20%	بلجيكا	34%
المجر	20.8%	مالطا	35%
إستونيا	21%	اسبانيا	35.3%
سويسرا	21.2%	فرنسا	35.4%
النمسا	25%	الولايات المتحدة	37.9%
الدانمارك	25%	اليابان	40.8%

المصدر: تقرير اللجنة الأوروبية عن: REVUE/ CAHIER FRANÇAIS N°373

إن أهم شيء يجلب الانتباه من خلال التمعن في نسب المعدل الفعلي المتوسط للضريبة على الشركات لسنة 2011 والمبينة من خلال الجدول السابق توضح جلياً الفروقات الشاسعة. لهذه المعدلات بين مختلف الدول، بحيث تتراوح بين 10% في بلغاريا وجزيرة قبرص و40.8% في اليابان. وبالموازاة فإن كل هذه الدول سعت في هذه الفترات الأخيرة إلى تخفيض معدلاتها من جهة لتشجيع الاستثمارات وبعث النمو في أقاليمها ومن جهة أخرى، استقطاب المؤسسات الأجنبية للاستثمار على أراضيها. والنتيجة التي يمكن استخلاصها هي كون الأنظمة الجبائية لهذه الدول تتطور في نفس الاتجاه وذلك بتخفيض العبء الجبائي على المؤسسات ولكن هذا العمل لا يرافقه توافق تام في الإجراءات المتخذة بالنسبة للعناصر المكونة لأنظمة الجبائية لهذه الدول.

خاتمة :

إن الجبائية ما هي إلا أحد العناصر المستقطبة لدولة ما. وهذا ما بيّنه التقرير الأخير للملتقى الاقتصادي المخصص للتنافسية الاقتصادية والذي رتب فرنسا في الصف 128 على المستوى العالمي فيما يخص الجبائية، إن الاقتطاعات الضريبية تحدث التواءات واختلالات قوية ومؤثرة على القرارات المؤسساتية. بينما إذا أخذت كل العناصر المكونة للتنافسية بعين الاعتبار، فإن فرنسا تصعد للصف 21 على المستوى العالمي وإلى الصف 9 أوروبياً. إن هذا الترتيب يأخذ بعين الاعتبار 111 مؤشراً مجمعة في 12 عموداً لأهم هذه المؤشرات والمتمثلة خصيصاً في: المؤسسات، البنيات التحتية، بيئة الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم، فعالية الأسواق والاختراعات والتي تمثل عناصر أساسية يجب أخذها بعين الاعتبار إلى جوانب الجبائية.

إن كل من فرنسا، المملكة المتحدة وألمانيا عوّضت معدلاتها المرتفعة بتمويلها للسلع العمومية ذات النوعية الرفيعة. وهذا ما يبين أن المنافسة بين مختلف الدول هي متعددة الأبعاد، فالجبائية ما هي إلا أحد العناصر التي يجب العناية بها إلى جانب السياسات العمومية.

إن المؤسسات عادة ما تقوم بإجراء مقارنات بين الامتيازات المرتبطة بالجوارية (ضعف تكاليف النقل بين أماكن الإنتاج والأسواق) وتلك المتعلقة بالتمركز الجغرافي. إن تواجد عدة مؤسسات في نفس المنطقة هو مصدر للموارد الجبائية، والتي تسمح

آثار العولمة على السياسة الجبائية لدول الاتحاد الأوروبي

بتمويل سلع عمومية (بنيات تحتية، صحة، تعليم... الخ) وكذلك جذب مؤسسات جديدة (مؤنين وزبائن)، وهذا ما يعطي قدرات تنموية. هذا الإجراء التراكمي يغيّر من الشروط المحلية للإنتاج والتحسين من تنافسية المؤسسات. وهذا التحسين في التنافسية يمكن أن يعوّض جباية أكثر قوة.

إن المنافسة متعددة الأبعاد بين الدول لا تبرر التوافق التام بين معدلات وقواعد الإخضاع لمجموع هذه البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. إن التنسيق بمفهومه الضيق (توحيد المعدلات مثلاً). لا يكون لازماً لإقامة منافسة مقبولة من قبل كل الأطراف. إلا أنه من الضرورة بمكان إقامة منافسة من أجل الحد من ممارسات الأمتلية الجبائية للمؤسسات والتي تكون خطيرة بالنسبة للمالية العمومية للدول. إن هذه المنافسة يجب أن تعطي أهمية خاصة لتبني قواعد إخضاع مشتركة. وبالفعل، فإن معدلات إسمية منسقة لا يكون لها أي معني ما دامت القواعد ليست متماثلة. إن تنسيق القواعد الجبائية يجعل من الأنظمة الجبائية الأوروبية أكثر وضوحاً وانسجاماً. وبالتالي تساهم في منافسة جبائية شريفة بين الدول.

المراجع المستخدمة:

1. باللغة العربية

- عبد المجيد قدي: دراسة في علم الضرائب دار جرير للنشر والتوزيع، 2011.
- ناصر مراد: النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.

2. باللغة الفرنسية

- BRUNO GOUTHIER : LES IMPOTS DANS LES AFFAIRES INTERNATIONALES FISC BANQUE.
- CRISTOPHE HECKLY : FISCALITE ET MONDIALISATION L.G.D.J, 2010
- CRISTOPHE HECKLY, LA POLITIQUE FISCALE DANS LES PAYS INDUSTRIALISES, DUNOD 2009.
- CAHIER FRANÇAIS : LA FISCALITE A L'AUBE D'UNE REVOLUTION .Nº373. 2013